



جمهورية سورية العربية

وزارة التجارة والصناعة

الوزير

سجل في ٢٠١٧/٦/٩

قرار

وزير التجارة والصناعة رقم ٩٧٩ لسنة ٢٠١٧

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير وعلى القرار الوزاري رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اصدار لائحة القواعد المنفذة لاحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ونظام إجراءات فحص ورقابة السلع المصنعة والمستوردة،

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٠٤ لسنة ٢٠١١ في شأن حظر تصدير الجلود الخام والمذبوغة بحالتها الرطبة،

وعلى القرار الوزاري رقم ٩٦١ لسنة ٢٠١٢ في شأن إضافة بندين الي الملحق رقم (٣) المرفوق بلائحة القواعد المنفذة لاحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير،

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٥٣ لسنة ٢٠١٥ في شأن بعض الاشتراطات والاختبارات الخاصة بتصدير الجلود،

وعلى نتائج الاجتماع الذي تم عقده برئاسة السيد وزير التجارة والصناعة في ٢٠١٧/٥/٣١،

وعلى مذكرة قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية المؤرخة في ٢٠١٧/٥/٣١.

قرر

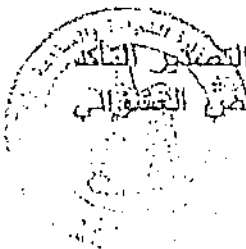
( المادة الأولى )

لا يُسمح بتصدير كافة أنواع الجلود إلا بعد فحصها من قبل الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات مع مراعاة الآتي:

(١) ان يتم اجراء الفحص في مواقع الإنتاج بناء على طلب من المصدر على ان يتم اخطار الهيئة قبل موعد الفحص ب ٤٨ ساعة عمل على الأقل.

(٢) تقوم اللجنة القائمة على الفحص بوضع "سيل" علي الحاويات التي تم اجراء الفحص على مشمولها، على ان يتضمن تقرير الفحص الصادر عن اللجنة القائمة على عملية الفحص نوعية الجلود المصدرة وكمياتها.

(٣) على ممثلي الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات في ميناء التصدير التاكد من سلامة "السيل" قبل السماح بالشحن، ولهم الحق في اجراء الفحص العشوائي للتاكد من صحة النوعيات والكميات المصدرة.





جمهورية مصر العربية  
وزارة التجارة والصناعة  
الوزير

تابع القرار الوزاري رقم ٩ لسنة ٢٠١٧

( المادة الثانية )

تُحذف الجلود الطبيعية، الجلود الصناعية، أجزاء الأذى من المسلسل رقم (٦) من الملحق رقم (٣) المرفق بلائحة القواعد المنفذة لأحكام قانون الاستيراد والتصدير المشار إليه.

( المادة الثالثة )

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار.

( المادة الرابعة )

يُنشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره.

وزير  
التجارة والصناعة



(٤٢٨٥٦)

مهندس طارق قابيل

إلى جميع فروع الهيئة

على جميع فروع الهيئة الالتزام بتنفيذ ماورد به العالم في القرار  
الإصدار بالقرار

م. ك. هـ  
٢٠١٧/٦/١٣

ل. م. م. م.  
٢٠١٧/٦/١٣

٢٠١٧/٦/١٣  
٢٠١٧/٦/١٣